دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الامن القومي العربي التقييم والتحديات والفرص
المصدر:	مجلة الدراسات الدولية
الناشر:	معهد الدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	المنصور، منصور بن عبدالله
المجلد/العدد:	ع 23
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2009
الشهر:	يناير / محرم
الصفحات:	157 - 162
رقم MD:	57787
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلاقات الخارجية، العالم العربي، الامن القومي، السياسة الخارجية، الوعي السياسي، التعاون الامني، الارهاب، إسرائيل، ايران، الاسلحة النووية، الصراع الدولي، التحالفات السياسية، النزاع العربي - الاسرائيلي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/57787

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

«الأمن القومي العربي: التقييم والتحديات والفرص»

إعداد: د. منصور بن عبد الله المنصور*

عقد مركز الدراسات الإستراتيجية بمعهد الدراسات الدبلوماسية ورشة عمل عنوانها: «الأمن القومي العربي: التقييم والتحديات والفرص». هدفت الورشة إلى إعادة التفكير في مفهوم الأمن القومي العربي، وفرص تطوير صيغته في ظل الظرف الإقليمي والدولي الراهن، استنادا إلى أسس واعتبارات واقعية تتعامل مع مصالح الدول العربية والتحديات الأمنية التي تواجهها. وقد سعى المشاركون في الورشة إلى الوصول إلى رؤى وتوصيات محددة حول مدى صلاحية الإطار العربي، وقابليته للتطوير والتفعيل – وفي أي اتجاه – بوصفه أحد الخيارات العملية المحتملة التي يُمكن للدول العربية الاعتماد عليها لمواجهة التحديات الإقليمية الراهنة. وقد تركز النقاش في الورشة حول الموضوعات الرئيسة التالية:

- الإطار التقليدي للأمن القومي العربي: تحليل نقدي للأبعاد النظرية المتعلقة بالمفهوم السائد، والخبرة العملية للتعاون الأمني بين الدول العربية..
- التحديات الراهنة لأمن الدول العربية: الإرهاب، الاندماج الاجتماعي والسياسي، تفتت الدولة الوطنية أو انهيارها، تضخم قدرات تنظيمات خارج إطار الدولة، الأسلحة النووية، إسرائيل، إيران، التهديدات غير التقليدية ..الخ.
- «الإطار العربي» في ظل التوجهات والترتيبات الأمنية الحالية: فرص تطوير الأمن القومي العربي وتفعيله، ومجالات علاقته بالتوجهات الأمنية للدول العربية.

وقد شارك في أعمال الورشة، التي ناقشت الأبعاد المختلفة لقضية الأمن القومي العربي، وخرجت بعدد من التوصيات، نخبة من الباحثين، وأساتذة الجامعات، ومراكز الدراسات السعودية والعربية، ومن أساتذة معهد الدراسات الدبلوماسية، ومسئولين من وزارة الخارجية، ومن الجهات ذات العلاقة (مرفق قائمة بأسماء المشاركين).

---

* المشرف على مركز الدراسات الاستراتيجية بالمعهد

الجلسة الأولى: مدارس تحليل الأمن والحالة العربية

رئيس الجلسة: الدكتور منصور بن عبد الله المنصور (المشرف على مركز الدراسات الإستراتيجية)

المتحدث الرئيس: الأستاذ الدكتور بهجت قرني (أستاذ العلاقات الدولية – الجامعة الأمريكية بالقاهرة)

استعرضت الجلسة مدارس الأمن المختلفة، وجري تحليل اتجاهاتها وآراء مفكريها في ظل الحاجات الأمنية للدول العربية، خصوصاً أن العالم العربي يشهد حالة غير مسبوقة من التهديدات التقليدية وغير التقليدية. وعرف الأمن بأنه التمكين في مواجهة التهديد. وتم تعريف الأمن القومي العربي بأنه: أمن مجموع الدول العربية، وأمن مجموع المواطنين العرب، الذي يعني تحققه حماية الدولة العربية من التهديدات التي تواجهها، وإزالة الخطر الذي يُهدد حياة المواطنين العرب، ويبعدهم عن ظروف العوز والحرمان، المادي والمعنوي، ويوفر سبل الحياة الكريمة لكل فرد منهم.

وقد تم التوقف عند مدرستين للأمن: الأولى هي المدرسة التقليدية، ذات الطابع العسكري، التي تقول إن الأمن، في نظام دولي ذي طابع فوضوي، يحمى عن طريق القوة العسكرية. لذلك تركز هذه النظرية على الدولة بوصفها اللاعب الأهم على المسرح الدولي، كونها تمتلك القوة. وقد ظهرت المدرسة في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، وتأثرت في الفترات التالية بمفاهيم الجيوبوليتيك، وظلت أسيرة لهذه المفاهيم. وينظر عديد من الباحثين إلى هذه المدرسة على أنها ذات طبيعة اختزالية، فهي تقلل من أهمية الفاعلين الآخرين في النظام الدولي، كما أنها تغيّب الأبعاد الأخرى اللازمة لتحقيق الأمن، خاصة العناصر الاقتصادية والسياسية والمجتمعية.

والمدرسة الأخرى، التي برزت في مجال الأمن هي المدرسة الإنسانية، التي تتوجه نحو أنسنة الأمن، كونها تعطي أهمية كبيرة لقوة المجتمع وتنمية أفراده. لذلك يجري الاهتمام في إطار هذه المدرسة والأخذ بالأبعاد المختلفة للأمن: الاقتصادية والبيئية والصحية والشخصية والسياسية، وأمن الجماعات المهددة بعدم الاستقرار. وهناك عدد كبير من المؤشرات الخاصة بتوفير هذا الأمن. فقد قدم كتاب هذه المدرسة ١٥٦ مؤشراً لقياس الأبعاد المختلفة للأمن الإنساني، وقد تم اختصارها في الأمم المتحدة إلى ٣٦ مؤشراً، يمكن وضعها تحت موضوعين رئيسين هما: التحرر من الحاجة والعوز، والتحرر من الخوف.

يؤخذ على توجه مدرسة الأمن الإنساني في السياق العربي أنه قد يستخدم سياسيا تحت شعار التدخل الإنساني؛ الأمر الذي يؤثر في السيادة الوطنية للدولة، ويتعرض لشؤونها وخصوصياتها، وذلك على عكس المدرسة التقليدية، التي ترى في الدولة أساساً للأمن ومصدراً له. كما أن الدولة العربية تشهد تهديدا عسكرياً داخلياً وخارجياً واضحاً، وتوجه مدرسة الأمن الإنساني النظري لا يعطي البعد

العسكري الأهمية التي يتطلبها السياق العربي. لذلك هناك حاجة في إطار الأمن القومي العربي لرؤية شاملة متوازنة، كون أمن الدول العربية لن يتحقق بالمعني الشامل إلا بتحقيق الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة، ولكن إنجاز الأمن الإنساني والاجتماعي عملية طويلة ومستمرة يصعب تحقيقها إلا من خلال الدولة الوطنية القوية؛ الأمر الذي يقتضي حمايتها عسكريا وأمنيا في وجه التهديدات الكبيرة التي تواجهها حاليا.

الجلسة الثانية: نحو مقاربة جديدة وإطار واقعي للأمن القومي العربي

رئيس الجلسة: الدكتور رائد قرملي (رئيس الإدارة الغربية – وزارة الخارجية)

المتحدثان الرئيسان: الدكتور محمد أحمد عبد السلام (مدير برنامج الأمن الإقليمي بمركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية بالأهرام)

الأستاذ عبد الجليل المرهون (باحث بحريني)

نوقشت في البداية التهديدات التي تواجه الدول العربية، من زاوية كوننا أمام عالم عربي جديد يشهد سلسلة طويلة من التهديدات والتوترات الخطيرة النابعة من داخل دوله، أو من ظروف بيئته الإقليمية والدولية، التي تأتي في مقدمتها النزاعات المسلحة، وبروز فاعلين غير رسميين، كحزب الله، وحركة حماس، وحالات «انقسام السلطة» داخل بعض الدول العربية، وتفاقم التوترات الطائفية، وصعود تأثير التيارات الدينية المتطرفة، وأخطار سباق التسلح النووي، والإرهاب النووي والكيميائي، والجريمة المنظمة والقرصنة البحرية، والكوارث البيئية. إن الدول العربية، والنظام السياسي الإقليمي العربي يواجهون تحديات وتهديدات جسيمة، أدت إلى حالة من عدم الاستقرار والخلافات العربية البينية والتدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العربي. كما أن بنية الدولة العربية تتعرض لظهور أشكال وتحولات جديدة، مثل التحول للصيغة الفيدرالية في العراق. وهناك توّجه نحو اللامركزية الإدارية في عدد من الدول العربية؛ الأمر الذي قد تكون له تداعياته بالنسبة للوضع الأمني في هذه الدول.

كما تؤثر الحروب التي تشنها إسرائيل على لبنان وغزة في الوضع العربي العام، وفي داخل كل دولة، إن من حيث تأثيرها في الرأي العام، أو زعزعتها لهيبة الدولة العربية، وإضعافها لتيار الاعتدال في الساحة الإقليمية، وداخل المجتمع العربي. كما يشكل تطوير إيران لمنظومات صاروخية فاعلة وقرب امتلاكها لترسانة نووية، وتصاعد تدخلها في الشئون الداخلية للدول العربية، خصوصا في الشأن الداخلي العراقي، مصدر تهديد كبير للأمن القومي العربي.

وقد لوحظ في شأن التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي، أن هناك اختلافا بين الدول العربية في تحديد مصادر تهديدات هذا الأمن ومستوياتها، فبعض الدول العربية يتعمد تضخيم التهديدات الخارجية بهدف التغطية على التهديدات الداخلية. وربما يكون الاتفاق الوحيد بين الدول

العربية هو أن الصراع العربي –الإسرائيلي يمثل تحديا مشتركا لابد من معالجته؛ ولكن لم تؤد وحدة التشخيص العربي في حالة إسرائيل بوصفها مصدر تهديد رئيس إلى الاتفاق حول أسلوب أمثل للتعامل معها.

وللتعامل مع هذه التهديدات بطريقة تحفظ أمن الدول العربية طرح في هذه الجلسة عدد من الخيارات التي تركز على الجوانب العسكرية والأمنية للأمن القومي العربي وفق منطلقات وأسس واقعية تهدف إلى تحقيق ما هو ممكن، ولو كان في حده الأدنى. وقد تم في هذه الجلسة، طرح الخيارات التالية:

● الأمن المنسّق المعزّز: يدعو هذا التوجه إلى الأخذ بخيار التنسيق الأمني، حيث تقوم دول النظام الإقليمي العربي، في إطار «الأمن المُنسّق المُعزّز»، بعقد مجموعة من الاتفاقيات المشتركة ذات الصلة بقضايا الأمن والدفاع، تكون محددة الأغراض، ذات طابع تقني وقطاعي، تبدأ بالحد الأدنى الممكن من الأمور التي تجمع عليها الدول العربية. ويُرافق عقد هذه الاتفاقيات إقامة مجلس تنسيق ومتابعة على مستوى الخبراء، يتولى تقديم التصورات، ومتابعة ما تم إنجازه. كما يمكن تعزيز مفهوم الأمن المنسق بعد «اتفاقية تعاضد قومي»، تعتبر فيها الدول العربية أي اعتداء يقع على دولة عربية أخرى بمثابة اعتداء مباشر عليها، تجب مواجهته، بما هو متاح وممكن لكل دولة من وسائل عسكرية، أو سياسية أو مالية.

● الاشتباك البناء مع الأطراف الإقليميين: يدعو هذا الخيار إلى الاشتباك البناء مع الأطراف الإقليميين عن طريق الوصول إلى تفاهمات أو اتفاقات تُعنى بقضايا محددة أو قطاعات معينة ذات صلة بالأمن الإقليمي العربي، يجري توقيعها بين الدول العربية مجتمعة، أو بعضها، ودول الجوار منفردة أو مجتمعة، وفق ما يمكن التوافق عليه. بهذه الطريقة يغدو نظام الأمن الإقليمي العربي قادراً على التفاعل مع جواره الإقليمي؛ وتحييد العوامل السالبة فيه، والاستفادة من العوامل الإيجابية فيه. وتقدم العلاقات التركية – العربية نموذجا يمكن تطويره بهذا الاتجاه، كما أنّ الدور الذي لعبته تركيا، إبان الحرب الأخيرة على غزة، يُشكل قاعدة إيجابية لمثل هذا التحرّك. هذا الاشتباك البناء مع الأطراف الإقليميين سيؤدي إلى التعامل بشكل فعال مع مشكلة التدخلات الإقليمية في الشئون الداخلية العربية.

● تحالف الراغبين: يدعو هذا الخيار إلى تحالف يضم الدول التي تجمعها رؤية مشتركة لمصادر التهديدات الطارئة وسبل التعامل معها، وذلك في حالة وجود تهديد أو تهديدات لا يوجد توافق عربي تجاهها. التوجه هنا واقعي، وينطلق مما يمكن أن يتم التوافق عليه بين بعض الدول العربية، على أن يتم السعي لتوسيع هذا التوافق بانضمام دول عربية أخرى كلما كان ذلك ممكنا.

الجلسة الثالثة: نحو بلورة رؤية للأمن القومي العربي في ضوء المعطيات الراهنة

رئيس الجلسة: الدكتور مشاري النعيم (قسم العلوم السياسية – جامعة الملك سعود)

المتحدث الرئيس: الأستاذ عبد العزيز بن صقر (رئيس مركز الخليج للأبحاث)

جرى في هذه الجلسة استعراض مزيد من مصادر التهديد الداخلية والخارجية التي يتعرض لها العالم العربي، وتمت مناقشة عدد من خيارات التعامل معها، كان أهمها التالي:

- التعاون العسكري الوظيفي ذو الطابع الدفاعي: مثل التدريبات العسكرية المشتركة، والتعاون بين الأكاديميات العسكرية، وتكثيف الزيارات العسكرية، إلخ.
- إنشاء قوات سلام عربية يدعو هذا الخيار إلى تشكيل قوة عسكرية مهنية خاصة بحفظ السلام تدعم الأمن والاستقرار في العالم العربي، بحيث تُشكل هذه القوة وتضع أسسها القانونية، وتتفق على تعدادها الدول العربية الراغبة في المشاركة «تحالف الراغبين»، على أن تكون المساهمة فيها متاحة لكل الدول العربية. تعنى هذه القوة بحفظ السلام في الدول العربية التي تشهد حروبا أو نزاعات مسلحة.

الجلسة الختامية: مناقشة مفتوحة

رئيس الجلسة: معالي الأستاذ عبد المحسن العكاس (وزير الشؤون الاجتماعية السابق)

في المناقشة الختامية، تم الوصول إلى عدد من الرؤى والتوصيات التي تتعلق بمدي صلاحية الإطار العربي في ظل التوجهات والترتيبات الأمنية الحالية وفرص تطوير الأمن القومي العربي وتفعيله – وفي أي اتجاه –، ومجالات علاقته بالتوجهات الأمنية للدول العربية. وتم استعراض عدد من الخيارات العملية المحتملة إلتي يُمكن للدول العربية الاعتماد عليها لمواجهة التحديات الإقليمية الراهنة والتهديدات التي تواجهها. وسترد هذه الرؤى والتوصيات في التقرير النهائي الذي سيصدره مركز الدراسات الإستراتيجية عن أعمال الورشة.

أسماء المشاركين في ورشة الأمن القومي العربي: التقييم والتحديات والفرص.

م	الأسماء	جهة العمل
١	أ. عبد المحسن العكاس	معالي وزير الشؤون الاجتماعية السابق
٢	السفير د./ سعد العمار	مدير عام معهد الدراسات الدبلوماسية.
٣	أ. عبد العزيز بن صقر	رئيس مركز الخليج للأبحاث.
٤	أ.د. بهجت قرني	أستاذ العلاقات الدولية-الجامعة الأمريكية بالقاهرة
٥	أ.د. صالح المانع	قسم العلوم السياسية-جامعة الملك سعود.
٦	أ. عبد الوهاب الفايز	رئيس تحرير جريدة الاقتصادية.

م	الأسماء	جهة العمل
٧	السفير د./ أحمد جمعة	مستشار في معهد الدراسات الدبلوماسية.
٨	د. منصور المنصور	المشرف على مركز الدراسات الإستراتيجية.
٩	د. محمد عبد السلام	مدير برنامج الأمن الإقليمي مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام
١٠	د. أسعد الشملان	المشرف على مركز الدراسات الأوروبية بالمعهد.
١١	د. صالح الخثلان	نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود قسم العلوم السياسية.
١٢	د. محمد الحلوة	عضو مجلس الشورى.
١٣	د. رائد قرملي	رئيس الإدارة الغربية-وزارة الخارجية.
١٤	د. مصطفى الحمارنة	مدير مركز الدراسات الإستراتيجية الأسبق بالجامعة الأردنية.
١٥	د. مشاري النعيم	قسم العلوم السياسية-جامعة الملك سعود.
١٦	أ. عبد الجليل المرهون	كاتب وباحث بحريني.
١٧	العميد الركن/ محمد الجديعي	وزارة الدفاع.
١٨	د. عبد الله العتيبي	قسم العلوم السياسية-جامعة الملك سعود.
١٩	أ. عادل الطريفي	كاتب وباحث سعودي.
٢٠	العقيد/ خالد الطريري	الاستخبارات العامة.